مراوحة الوضع الاقتصادي في لبنان

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

ليس بجديد ان يصدر عن البنك الدولي مؤشرات سلبية عن لبنان. ويحكم هذه المؤشرات لن يسجل النمو الحقيقي في عام 2015 أكثر من 2%. والتضخم لن يزيد على 1.2% والعجز المالي سيمثل 6.6% من الناتج المحلي الاجمالي. وعجز الحساب الجاري سيبلغ 26.7%. هذه الارقام ورغم مدلولاتها المتوسطة فهي برأينا لا تعكس الواقع الفعلي لمستوى الحياة والنمو في لبنان.

وبالتالي لن تكون المرة الاولى التي يناقض بها البنك الدولي نفسه، وقد اعتراف لاكثر من مرة بان الأرقام ومنذ العقود السابقة والتي اعطت صورة مشرقة عن قبله لم تعكس فعليا المؤشرات الكمية القياسية للاوطان بدليل عدم التنبوء بنزول ملايين المواطنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطالبين بالتغيير، مما يشير الى ان احتمالات التحسن والنمو التي بنيت على معطيات غير مكتملة قد لا تتحقق مع بقاء الحروب الأهلية والصراعات إضافة إلى الركود المحتمل في الاقتصاد العالمي.

لقد اشار البنك الدولي الى ان الحروب الأهلية أضرت بشدة بالاقتصاد ليبيا واليمن والعراق وسوريا، وتنتشر آثارها في الاقتصاد اللبناني والأردني. وانه وبالرغم من انخفاض اسعار النفط الذي يمثل جزءا كبيرا من الواردات اللبنانية لم تسجل البلدان المستوردة للنفط عموما ولبنان خصوصا نمواً يذكر وذلك للضرر وان بدرجات مختلفة بين تلك البلدان بالهجمات الارهابية وبغموض الأوضاع السياسية. كما أن انتشار آثار الحروب من تشريد ونهجير وفقر يزيد الطين بلة، مما يعني ان المستقبل لن يكون سوى اسوء مما يتم بتوقع له.

بالنظر الى الواقع المأسوي فلا يوجد في لبنان نوافذ نور وامل سوى عبر المنافع التي تتحول تلقائيا الى المصالح الخاصة لترى واقعنا المرير بلا ثروات واموال بلا خدمات العامة بلا كهرباء وبلا مياه، بالاضافة الى مؤشرات قمع الحريات، والتردي في مستوى حقوق الانسان الذي وللمرة الاولى يفترض فيها لبنان ان يجيب على عدة اسئلة في جنيف.

تفاقمت ازمة الثقة بين المواطن والادارة الرسمية بعد معظمة بديهيه وهي جمع النفايات والتي تحولت مع الاعراة الرسمية في لبنان الى ازمة. فكيف للمجتمع ان يثق بقدرات هذه الادارة في حل مشاكل اعمق قد تهدد وجود الكيان اللبناني ومكوناته، فضعف الحكومة بات واضحاً في الفترة الأخيرة مع ارتفاع حدّة أزمة النفايات، ما أدى إلى احتجاجات وتظاهرات شعبية كبيرة.

لكن الجمر الذي تحت الرماد قد يعصف ويعمي العيون بدءاً بضغط اللاجئين السوريين وقد سجّل أكثر من 1.3 مليون لاجئ ما يجعل لبنان أكبر بلد يستقبل لاجئين نسبة إلى عدد السكان، الى التهديدات الامنية، يضاف لها الفقر والشلل السياسي والاقتصادي والمعيشي، ليصبح وضع اللبناني اسوء من المهجرين لديه ويسابقهم في اللجوء الى اوروبا في قوارب الموت المتلاطمة.

يترك السياسة جانبا رغم كونها الاساس في المشكلة، فيصيص الامل رفيع جدا وقد تراجع اقتصاد القطاع الخاص بوتيرة متزايدة منذ بداية تشرين الاول 2015، حيث سجلت الشركات اللبنانية تسارعا في معدل انخفاض الإنتاج في شهر تشرين الأول 2015، هو الأكثر حدة منذ شهر آب 2014. وكان التراجع الإضافي في الأعمال الجديدة الواردة من العوامل التي ساهمت في الانكماش الأخير للنشاط، وذلك للشهر التاسع والعشرين على التوالي، ما يعني مزيدا من الفقر والبطالة والتهجير.

نتيجة الأوضاع فقد اصاب مناخ النمو الاقتصادي في لبنان ضررا كبيرا، من تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية بنسبة حوالي 29 %، وقد تراجعت الرساميل الوافدة من حوالي 10.1 مليارات دولار خلال ثمانية أشهر من العام 2014 إلى حوالي 7.2 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام 2015، أي بمافيمته حوالي 3 مليارات دولار.

الى ضرر حركة الصادرات اللبنانية من صناعية وزراعية والتي تراجعت حوالي 8.5 % وخسرت خلال الفترة حوالي 100 مليون دولار نتيجة الظروف في المنطقة.

كذلك الضرر الذي أصاب القطاع السياحي نتيجة تراجع الحركة السياحية نحو لبنان، والتي أفقدته أكثر من 31 % من نشاطه الحقيقي، مقارنة مع السنوات الماضية، وهو أعر أضرّ بنمو الناتج المحلي وانعكس سلبا على نشاط المالية العامة، التي تعاني وستعاني

من صعوبات التمويل، بعد انذارات خفض التصنيف السيادي، كذلك من حيث حركة الايرادات التي يفترض أن تزيد لتغطية احتياجات الانفاق المطلوبة، في ظل أزمة النازحين الذين يحتاجون إلى تقديمات تفوق قدرات لبنان المالية والاقتصادية.

على صعيد ميزان المدفوعات فإن العجز ولغاية نهاية آب 2015 قد بلغ حوالي 1649 مليون دولار مقارنة مع عجز قدره حوالي 433 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي. وهذا يعني مزيدا من نمو الفارق بين الاموال الداخلة إلى لبنان، والأموال الخارجة منه بالعملات الأجنبية. مع الاشارة إلى تراجع حركة المستوردات اللبنانية من الخارج، بما نسبته 13.6 % مقابل تراجع الصادرات حوالي 9 %. وهذا أحد الأسباب في العجز ونموه خلال العام 2015.

وحده الدين العام يسجل المزيد من النمو، ليبلغ حوالي 69.2 مليار دولار، بنمو قدره حوالي 3.6 مليارات دولار خلال ثمانية أشهر من العام 2015، بما نسبته 5.5 %.

المشكلة ان الوضع اللبناني في مراوحته يؤثر سلبا على امكانية الجذب الاستثماري في المجال المنظور، ويحرم لبنان من الاستثمار واموال المستثمرين. حيث صنّف البنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمية لبنان في المرتبة 123 بين 189 بلدا في العالم وفي المركز العاشر بين 21 دولة عربية حيال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2016.

وتراجعت مرتبة لبنان العالمية بنقطتين عن المرتبة 121 في مسح 2015، في حين لم تتغير مرتبته بين الدول العربية. وحل لبنان في المرتبة 39 بين 49 دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع المشمولة في مسح 2016.

يحتسب البنك الدولي هذا المؤشر بناء على مجموعة من 10 مؤشرات ثانوية لتنظيم الأعمال التجارية التي تقيس الوقت والكلفة لتلبية متطلبات الحكومة لبدء النشاط التجاري، وتشغيله، ودفع ضرائبه، وتصفيته. مشيرا إلى أن الدولة اللبنانية لم تنفذ أيا من الإصلاحات.

وحلّ لبنان في المرتبة 114 عالمياً والثامنة عربياً عن فئة بدء النشاط التجاري، وحل في المرتبة 135 عالمياً و16 عربياً عن فئة إنفاذ العقود، وتساوي كلفة إنفاذ العقد في لبنان 36.8% من قيمة المطالبة مقارنة بـ35.8%على الصعيد العالمي، وحلّ في المرتبة 103 عالمياً و14 عربياً عن فئة تسجيل الملكية. كما انه يحتاج صاحب منشأة الأعمال في لبنان إلى 8 إجراءات لتسجيل الملكية، مقارنة بـ5.8 إجراءات على الصعيد العالمي و5.4 إجراءات على الصعيد الإقليمي، و4.7 إجراءات على صعيد دول منظمة التعاون.

وعلى صعيد الحاكمية التي تحفز المستثمرين وتساهم في جذب الاموال الخاصة فقد أظهرت مجموعة مؤشرات البنك الدولي السنوية من الحوكمة والإدارة الرشيدة أنّ تصنيف لبنان تراجع في خمسة من أصل ستة مؤشرات للحوكمة في العام 2014، وصُنّف لبنان في المرتبة 124 عالمياً والمرتبة 10 بين 20 دولة عربية من حيث فعالية الحكومة. يبيّن هذا المؤشر كفاءة الإدارة العامّة ونوعية الخدمات العامة ومصداقية التزام الحكومة بتلك الخدمات. وقد صنف في المركز 181 عالمياً والمركز 15 إقليمياً على مؤشّر ضبط الفساد والذي يبيّن مستوى الفساد في بلد ما. وقد تراجع تصنيف لبنان بـ10 مراتب عالمياً فيما لم يتغير تصنيفه الإقليمي مقارنة بالعام 2013.

وان كانت نوعية الأنظمة والقوانين الشق حالا لكنها في المرتبة 112 عالمياً والمرتبة الـ10عربياً، لكن المشكلة فعليا هي في حكم القانون وقد احتل لبنان المرتبة 159 عالمياً والمرتبة 13 إقليمياً وهو الدليل على عدم ثقة المواطنون بالقوانين واحترامها.

وفي غياب المؤشرات هل الخوف سيطال استمرارية الدولة على

صعيد مالي، المنقذ لا زالت تحويلات المغتربين والتي تواوي 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015، فهل ستستمر؟ والتي متى يمكن ان تستمر؟؟ وقد قدر البنك الدولي هذه التحويلات إلى لبنان بـ7.5 مليار دولار أميركي خلال 2015، مما يشكّل ارتفاعاً بنسبة 6.7% مقارنة مع الـ7.45 مليار دولار أميركي العام الفائت، ومقارنة بتحويلات قدرها 7.86 مليار دولار عام 2013 و6.73 مليار دولار أميركي في 2012.

حيث وعلى صعيد مصرفي وهو القطاع الوحيد الذي لا زال يترنح واقفا، فقد تراجع نمو الودائع حتى نهاية آب 2015 حوالي 2 %. وسجل حوالي 5.2 مليارات دولار، مقابل حوالي 5.3 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام 2014، أي بتراجع حوالي 100 مليون دولار. ويعني عدم نمو الودائع تراجع قدرة المصارف على اقراض الدولة، حيث تبلغ قيمة الديون المصرفية إلى الدولة أكثر من 37 مليار دولار مقابل حوالي 54 إلى 55 مليار دولار التسليفات للقطاعات الاقتصادية والقروض العربية، التي يستفيد منها حتى الآن أكثر من 680 الف مقترض في مختلف المجالات.

لقد تراجعت مجموع التسليفات خلال 2015 حوالي 36% مقارنة مع العام 2014. وهذا يعني أن هناك عدم اقبال على الاقتراض من القطاعات، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية في البلاد، بسبب التردي السياسي والانشقاقات الداخلية مدعومة بالتطورات الأمنية الاقليمية، لاسيما الوضع في سوريا الذي ينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللبناني في النشاط وتردي الخدمات الحياتية والهدر والتلزيمات وفي مقدمها الكهرباء، وتراجع فرص العمل ونمو البطالة، التي تبدو مظاهرها من خلال الهجرة المتزايد من قبل اللبنانيين بالرغم من ضيق فرص العمل في الخارج.

إن مصرف لبنان تحوّل الممول الأساسي لاحتياجات الدولة، فقد بات يحمل اليوم حوالي 25 الفاً و700 مليار ليرة من الدين الداخلي، وهو اقرض الدولة منذ بداية العام وحتى 15/10/2015 ما مجموعه حوالي 1700 مليار ليرة خلال الأشهر الماضية، يضاف إلى ذلك ديون بالعملات الاجنبية، والبالغة حوالي 5 مليارات دولار حتى الآن، وهي نسبة عالية من حجم المديونية إلى الدولة. وهذا الواقع يؤكد تحول مصرف لبنان إلى اللاعب الأساسي في تمويل احتياجات الدولة، بعدما اضحت المصارف تفضل ايداع زيادة الودائع لدى البنك المركزي بدلاً من اقراض الدولة.

وبالتدهور الحاصل على صعيد اقتصادي وتبعد الامل في نمو حقيقي، الخوف الان على القطاع المصرفي من سيف العاتكا والفاتكا والضغط الاميركي، حيث يترقب البنك الدولي والمؤسسات الدولية ان يقر لبنان ثلاث قوانين في المجلس النيابي، والتي تتمنى ان تحصل، والا فان المرحلة القادمة مرتفعة المخاطر خصوصا على القطاع المصرفي، والذي قد يصاب في حال عدم اقرار القوانين المتعلقة بنقل الاموال ومكافحة تبييض الاموال، بعزلة مالية ومصرفية والتي ستنعكس قطعا على تصنيف لبنان الائتماني وتخفضه الى CCC والذي سيكون وقعه مأسويا على الثروات اللبنانية وعلى المصارف وعلى الليرة اللبنانية.